

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن تنظيم الجامعات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف إلى الفقرة الأولى من المادة (٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن تنظيم الجامعات ثلاثة بنود جديدة بأرقام (ط، ي، ك) نصها الآتي :

- (ط) جامعة قناة السويس ومقرها مدينة الاسماعيلية .
- (ي) جامعة المنوفية ومقرها مدينة شين الكوم .
- (ك) جامعة المنيا ومقرها مدينة المنيا .

(المادة الثانية)

تضاف إلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه مادة جديدة
برقم ١٩٨ مكررا (ب) نصها الآتي :

مادة ١٩٨ مكررا (ب) : تتكون جامعة قناة السويس من الكليات
التابعة حاليا لجامعة حلوان بمنطقة قناة السويس .
وتتكون جامعة المنوفية من الكليات التابعة حاليا لجامعة طنطا
بشبين الكوم ومنوف .

وتتكون جامعة المنيا من الكليات التابعة حاليا لجامعة أسيوط بالمنيا .
وتسرى في شأن هذه الجامعات أحكام المواد ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ،
كما يسرى حكم البند (أ) من المادة ٢٠٤ (مكررا) على أعضاء هيئة التدريس
والمدرسين المساعدين والمعبدن العاملين بالكليات التي ضمت إلى جامعة
قناة السويس من جامعة حلوان .

(المادة الثالثة)

لأن يتم تشكيل مجالس الجامعات المشار إليها ، تكون لوزير التعليم
سلطات تلك المجالس المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
المشار إليه ولائحته التنفيذية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر بمراسلة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٦)
أنور السادات

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٦

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩
في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف إلى أحكام تطبيق جدول فئات الرواتب المرافق للقانون رقم ٢٣٢
سنة ١٩٥٩ فقرة جديدة برقم (٣) نصها الآتي :

(٣) مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة تسوى رواتب الضباط المعيّنين
من الصفوف والضباط الشرفيين من رتبة الرائد فما دونها الموجودين بالخدمة
في ١/٩/١٩٧٥ ، بمنحهم الفرق بين أول مربوط درجة المساعد أول
قبل تعديله بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبين أول مربوط هذه الدرجة بعد التعديل .

(المادة الثانية)

لاتصرف أية فروق مالية عن المدة السابقة لتاريخ العمل بهذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٧٦

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٦)

أنور السادات